

كلمة معالي وزير الخارجية والمغتربين في لبنان
في افتتاح "المنتدى العربي لأهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٢٢:
التعافي والمنعة"

في الإسكوا في بيروت، بين ١٥ و ١٧ أذار ٢٠٢٢

شكراً السيد الرئيس،

بدايةً، أود التوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، ومعالي السيد ناصر الشريدة، ومعالي السيدة أمينة محمد، ومعالي الدكتورة رولا دشتي، على مداخلاتهم القيمة في افتتاح أعمال "المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام ٢٠٢٢: التعافي والمنعة".

وباسم الدولة اللبنانية المضيئة لمقرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أرحّب بجميع أصحاب المعالي والسعادة، ضيوف بيروت الكرام، من كلّ الدول العربية الشقيقة، بعد طول انقطاع للاجتماعات الاقليمية والدولية الحضورية بفعل القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

واغتتم هذه المناسبة لأثمنّ عالياً، باسم الحكومة اللبنانية، دور معالي الدكتورة رولا دشتي القيادي في تثبيت ولاية الإسكوا من بيروت. ومن خلال معاليها، أُعبّر عن تقديري لكلّ فرد من العاملين في الإسكوا، ومن بينهم الإخوة والأخوات اللبنانيين من أصحاب الكفاءات العالية، على عملهم الدؤوب لموازرة جهود الدول العربية، ومن بينها لبنان، لتحقيق أهداف التنمية العادلة والمستدامة.

وأتمنى لهذا المنتدى المُعدّ باتقان، شكلاً ومضموناً، النجاح في توفير إطار قويّ لحوار غير مقيد وبنّاء بين كافة المعنيين بمواضيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حول ما حققته الدول العربية في المجالات المطروحة أمامنا، وحول التحديات التي لا تزال تحول دون الوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً. وأنا على يقين أن نتيجة مداولاتنا واستعراضنا لهذه النتائج والتحديات في

المنطقة العربية، لا بدّ أن تُلقَى أضواءً جديدة، وأن تُغني النقاشات الدولية، خلال "المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة" المزمع عقده في نيويورك.

ويأتي هذا المنتدى، السابع من نوعه والثالث الذي تستضيفه بيروت، منذ اعتماد "خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠"، التي شاركت الدول العربية في التشاور حولها واعتمادها، ليزكرنا جميعاً بما تعكسه هذه الخطة من خبرات وتجارب عالمية قيّمة، وبما تختزنه من توجّهات محتملة، يمكن للدول العربية أن تهتدي بها، لمواصلة تحقيق الرخاء لمواطنيها في كافة قطاعات الحياة.

وبحسب ما قاله الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة السيد Ban Ki-Moon، في العام ٢٠١٥ بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة، فهي بمثابة "برنامج تعمل من خلاله جميع الشعوب على إنهاء الفقر بكافة أبعاده، بشكل لا رجعة فيه، في كل أقطار الأرض، ودون إغفال أحد."

كما يذكّرنا هذا المنتدى بأن الجهود التي تبذلها أي دولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على صعيدها الوطني، مع وضع احترام حقوق الانسان، وبشكل خاص حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، في صلب هذه الجهود، يزداد فعالية بتعزيز التشاركية بين كافة الجهات من أصحاب المصلحة، دولياً وإقليمياً ووطنياً، وحكومياً وغير حكومياً، الأمر الذي من شأنه أن يُخرج تدريجياً الشعوب من الهشاشة والفقر، وأن يحصنّها ضدّ خطر الانزلاق إلى التطرّف، وأن يمنحها الشعور بالأمان، كأساس لديمومة استقرارها.

أما بالنسبة للحكومة اللبنانية، فتشكّل "خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠" تنبيهاً (أي Eye-opener) لما كان ينبغي اعتماده في الماضي، من سياسات وإجراءات، لتفادي الوصول إلى الأوضاع العصيبة الراهنة، كما تشكّل مصدراً لأفكار عديدة يمكن للحكومة أن تغرف منها، لتجاوز هذه الأوضاع.

فيأتي هذا المنتدى اليوم، ولبنان يقاوم تداعيات تراكم أزمات مالية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقه، فاقمتها حالة من عدم الاستقرار السياسي، كما الإجراءات التي فرضتها مواجهة جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الأثار المأساوية، في الأرواح والممتلكات، للانفجار المروّع في مرفأ بيروت.

سال الكثير من الحبر حول أسباب الأزمات الراهنة في لبنان، والتي قد يكون أهمها تأخر الحكومات اللبنانية المتعاقبة في اجراء الإصلاحات الضرورية في منظومة الحوكمة (Governance)، وفي عدم توازن رؤيتها التنموية، وفي اعتمادها لسياسات مالية ونقدية واقتصادية واجتماعية غير عادلة وغير مستدامة، وذلك على امتداد عقود طويلة.

وزاد موقع لبنان الإقليمي من أزماته، حيث اضطر إلى التعامل مع تداعيات النزاعات الدامية الدائرة في محيطه، وتعرّض للاحتلال ولاعتداءات متكرّرة من إسرائيل، ودفع اثماناً باهظة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، على أراضيه.

وأدى ذلك إلى تراكم الديون، وزيادة العجز المالي، واختلال ميزان المدفوعات، ونقص السيولة، والانكماش الحاد. ممّا ساهم في الارتفاع المستمر لمعدلات الفقر والبطالة، مع تّوسّع رقعة العمل غير النظامي، وانخفاض المداخيل والقدرة الشرائية، وتعميق مظاهر عدم المساواة، لدى كافة فئات المواطنين والمقيمين في لبنان، على حدّ سواء.

ومن بين نتائج هذه الأزمات أيضاً، أننا نشهد يومياً تراجعاً مأساوياً في قدرات أنظمة الحماية الاجتماعية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة، هي التي تعاني أصلاً من عيوب هيكلية متعدّدة، ومن نقص حادّ في التمويل، تاركةً بالتالي شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين في لبنان دون أي نوع من أنواع الحماية.

إن هذه المشاكل التي يواجهها لبنان واللبنانيون بحاجة إلى إجراءات مؤلمة، لن تتحسن الأمور من دونها. ومن هذه الإجراءات، اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لبنانياً ودولياً، بالإضافة إلى إصلاحات في قطاع الكهرباء، لطالما حلم شعبنا بتحقيقها.

وبالتأكيد، لن تكتمل هذه الإجراءات إذا ما ترافقت مع إصلاحات بنيوية أشمل، لترميم ثقة المواطنين والمقيمين في لبنان بمؤسسات الدولة، ولوقف الهدر في موارد هذه المؤسسات، ولترشيد الشفافية ومكافحة الفساد، بالاعتماد على صيغة تشاركية بين الحكومة من جهة، وبين هيئات المجتمع المدني بكافة أطيافه، من جهة أخرى.

شكراً لكم جميعاً، وأتمنى لكم جميعاً جلسات ناجحة لتحقيق أحلام شعبنا.